S/2018/1149

الأمم المتحدة

Distr.: General
21 December 2018
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن الصومال

أولاً – مقدمة

١ – يتضمن هذا التقرير، المقدَّم عملا بالفقرة ٢٨ من قرار مجلس الأمن ٢٤٠٨ (٢٠١٨) والفقرة ٥٥ من قرار المجلس ٢٤٣١ (٢٠١٨)، معلومات عن تنفيذ هذين القرارين، بما فيها معلومات عن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال. ويتناول التقرير التطورات الرئيسية التي استجدت في الصومال خلال الفترة الممتدة من ٢٣ آب/أغسطس إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

ثانيا – لمحة عامة عن التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية

٢ – هيمن استمرارُ المواجهة بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد والتوترات الناجمة عن العملية الانتخابية في ولاية جنوب غرب الصومال على التطورات السياسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأدت هذه التوترات إلى إبطاء التقدم المحرز في تنفيذ الأولويات السياسية وتنفيذ الخطة الانتقالية وهيكل الأمن الوطني، مما أثار الشواغل بأن المكاسب التي تحققت حتى الآن يمكن أن تتعرض للخطر. فعلى الصعيد الاتحادي، تداعت التوترات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في ٩ كانون الأول/ديسمبر، حين قامت مجموعةٌ من ٩٢ عضواً من أعضاء مجلس الشعب بتقديم اقتراح إلى مكتب رئيس المجلس بعزل الرئيس محمد عبد الله ''فرماجو''. وخرجت مظاهرات مدنية في مقديشو تأييداً للرئيس فرماجو، وأخرى في بيدواه بولاية جنوب غرب الصومال تأييداً للاقتراح. وطُعِن في صحة الاقتراح وسط ادعاءات بأن بعض التوقيعات الـ ٩٢ قد زوِّرت.

٣ – وفي الاجتماع الثالث لمجلس التعاون بين الولايات، المعقود في ٨ أيلول/سبتمبر في كيسمايو، قرر رؤساء الولايات الخمس الأعضاء في الاتحاد تعليق التعاون مع الحكومة الاتحادية معللين ذلك بعدم الوفاء بالتزامات وبالتدخل السياسي. وعقب عدم انعقاد اجتماع تشاوري لاحق دعا إليه الرئيس فرماجو، عرض مجلس الشيوخ المساعدة في الوساطة في المنازعة. وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، خرج رئيس ولاية هيرشبيلي محمد عبدي واري عن صف نظرائه من رؤساء الولايات الأعضاء في الاتحاد واستأنف التعاون مع الحكومة الاتحادية. وفي الاجتماع الرابع للمجلس المعقود في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، قرر رؤساء الولايات



281218 281218 18-22545 (A)



الأعضاء في الاتحاد، بدون هيرشبيلي، إنشاء حزب سياسي، وقوة أمنية موحدة خاصة بهم، مع تأكيدهم من جديد تعليق تعاونهم مع الحكومة الاتحادية، بما في ذلك بشأن الإصلاح الدستوري والتحضيرات لانتخابات عام ٢٠٢٠. إلا أنه خلال زيارة قام بها ممثلي الخاص والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، فرانسيسكو ماديرا، إلى كل من رؤساء الولايات الأعضاء في الاتحاد، أبدى الرؤساء استعدادهم للتصالح مع الحكومة الاتحادية وشجعوا مجلس الشيوخ على مواصلة جهود الوساطة. ودعوا الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى القيام بدور نشط في التوصل إلى حل للمنازعة. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، أنشأ رئيس الوزراء حسن علي خيري لجنةً وزارية من ستة أعضاء للعمل مع مجلس الشيوخ على إنهاء حالة الجمود.

٤ - وفي الوقت نفسه، أُرجئت الانتخابات الرئاسية لولاية جنوب غرب الصومال، التي كان من المزمع في البداية إجراؤها في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، وسط ادعاءات بتدخل الحكومة الاتحادية وقيامها بشراء الأصوات، والتلاعب المتصور من جانب إدارة ولاية جنوب غرب الصومال، وجدل حول ترشح النائب السابق لقائد حركة الشباب، مختار روبو، الذي عارضته الحكومة الاتحادية بشدة. وأدت هذه العوامل إلى استقالة لجنة الانتخابات التابعة لمجلس ولاية جنوب غرب الصومال المؤلفة من ٢٧ عضوا في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر. واستقال أيضاً رئيس ولاية جنوب غرب الصومال، شريف حسن شيخ آدم، في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر مسقطا بذلك إمكانية إعادة انتخابه. وقامت لجنة انتخابات جديدة مؤلفة من ١٥ عضواً بتسجيل ستة مرشحين، من بينهم روبو. وألقي القبض على روبو في ١٣ كانون الأول/ديسمبر في بيدواه، وهو ما أدى إلى وقوع اشتباكات بين مؤيديه وقوات الأمن ووقوع احتجاجات عنيفة في المدينة. وفي اليوم نفسه، أكدت اللجنة الانتخابية لولاية جنوب غرب الصومال، التي كانت قد وافقت على روبو باعتباره مرشحا مؤهلا، بصورة علنية ١٩ كانون الأول/ديسمبر موعداً لانتخاباتها الرئاسية.

٥ - وفي بونتلاند، تمضي قدماً عملية الاختيار التي يقوم بها شيوخ القبائل لتحديد أعضاء البرلمان الجدد. وعيَّن رئيس بونتلاند عبد الولي محمد علي ''غاس'' لجنة للفرز مؤلفة من سبعة أعضاء، بدأت عملياتها لتقييم وإقرار أعضاء برلمان بونتلاند الذين رشحتهم القبائل. ومن المقرر أن يقوم شيوخ القبائل بترشيح ٦٦ من أعضاء البرلمان بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر، وهو التاريخ الذي يتلقى بعده برلمان بونتلاند المرشحين الرئاسيين وينتخب الرئيس في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وانضمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال إلى منظمات المجتمع المدني وغيرها في الدعوة إلى زيادة تمثيل المرأة.

٦ - وفي جوبالاند، من المقرر أن تجرى الانتخابات الرئاسية في آب/أغسطس ٢٠١٩، عندما تنتهي ولاية الرئيس أحمد محمد إسلام ''مذوبيه''. ويعتزم شيوخ القبائل اختيار أعضاء جدد للمجلس الإقليمي بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٩؛ وسيقوم الأعضاء الجدد بدورهم بانتخاب رئيس جديد. وبدأت تظهر حاليا توترات متصلة بهذه العمليات الانتخابية وبادعاءات بشأن تدخل الحكومة الاتحادية. وأفيدَ بأن النقص المتصور في الدعم في قطاع الأمن وفي تقاسم الموارد هو أحد العوامل وراء المظاهرات التي قام بها المجتمع المدني ومسؤولو الإدارة المحلية في جيدو في الفترة من ٢٤ آب/أغسطس إلى ٥ أيلول/سبتمبر. وفي اجتماع مجلس التعاون بين الولايات المعقود في غاروي في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، أشار رئيس جوبالاند إلى أن الانتخابات ستعقد وفقا لدستور جوبالاند، ورفض التكهنات بأنه يعتزم تمديد فترة ولايته. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، تعهد بإحداث تعديلات في مجلس وزرائه، بتغيير سبعة مناصب، من بينها وزير واحد.

٧ - وفي جلمدج، تظل القيادة في موقف جمود بشأن تنفيذ اتفاق تقاسم السلطة الذي جرى التوصل إليه في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وفي أيلول/سبتمبر، أدى الخلاف حول مدة ولاية الإدارة الحالية إلى زيادة تعميق الانقسام، مما دفع بأعضاء منافسين في المجلس إلى القيام بسلسلة محاولات لتقديم اقتراحات بعزل الرئيس أحمد دوالي غيل ''هاف''، ونائب الرئيس محمد حاشي عبدي ''عرابي''، ورئيس المجلس علي غال عسير، والنائب الأول لرئيس المجلس هاريد علي هاريد وحجب الثقة عنهم. وأدى انتخاب رئيس جديد للمجلس في دوسمريب في ٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى إجراء انتخابات رئاسية في عذاذو في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، شكلت المجموعة في عذاذو مجلس وزراء مواز غير معترف به. وتواصل الإدارة الشرعية، بقيادة الرئيس ''هاف'' العمل من العاصمة الرسمية للولاية، دوسمريب، في حين تجري جهود للمصالحة.

٨ - وفي سياق تداعي تطورات إيجابية في منطقة القرن الأفريقي دون الإقليمية، اختتم زعماء إثيوبيا وإريتريا والصومال في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر مؤتمرا للقمة عقد في إثيوبيا واستغرق يومين. وشدد الزعماء على احترام سيادة الصومال وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي وأكدوا من جديد التزامهم بإحلال سلام شامل في المنطقة وبالتعاون الإقليمي. ورحبت إثيوبيا وجيبوتي والصومال برفع مجلس الأمن في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر الجزاءات المفروضة على إريتريا.

٩ - وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، عقد فريق الاتصال التابع لمنظمة التعاون الإسلامي المعني بالصومال اجتماعا على مستوى الوزراء في مقديشو. وشدد الفريق على ضرورة احترام وحدة الصومال وسيادته، وأشاد بالاتفاقات التي أبرمها القادة الصوماليون في بيدواه في حزيران/يونيه ٢٠١٨، وحث الدول الأعضاء والمؤسسات المالية على زيادة المساعدة التي تقدمها إلى الحكومة الاتحادية والمناطق الضعيفة.

التطورات الأمنية

١٠ - ولا تزال الحالة الأمنية في الصومال متقلبة، ولا تزال حركة الشباب تشكل التهديد الرئيسي لأمن البلد. وحدثت أيضاً زيادة في الأنشطة المبلغ عنها التي تقوم بها في مقديشو عناصر موالية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ففي منطقة سول المتنازع عليها، استمر التوتر في بلدة توكاراق والمناطق المجاورة، مع وقوع اشتباكات مسلحة متفرقة بين قوات أمن ''صوماليلاند'' وبونتلاند. وسجل في تشرين الثاني/نوفمبر أكبر عدد من حوادث الإرهاب في السنة، وكان أغلب الحالات المبلغ عنها في مقديشو وفي منطقتي شبيلي السفلى وهيران.

١١ - ولا تزال حركة الشباب تحتفظ بقوتها وقدراتها العملياتية، على الرغم من الضربات البرية والجوية المستمرة والمكثفة في جميع أنحاء البلد. وزادت العناصر الموالية لتنظيم الدولة الإسلامية أنشطتها في مقديشو وحولها، وإن كانت عملياتهم لا تزال تقتصر على الاغتيالات. وفي بوتلاند، تظل حركة الشباب والعناصر الموالية لتنظيم الدولة الإسلامية نشطة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زاد عدد الاغتيالات المبلغ عنها التي ارتكبتها حركة الشباب والعناصر الموالية لتنظيم الدولة الإسلامية على عدد الهجمات المنفذة باستخدام أجهزة متفجرة يدوية الصنع في المنطقة نفسها. وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت العناصر الموالية لتنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليتها عن قتل مهاجرين إثيوبيين في بوصاصو. وهناك أيضاً ادعاءات بشأن اغتيال موظفين تابعين لشركة هورمود للاتصالات السلكية واللاسلكية، ثاني أكبر رب عمل في الصومال، في مقديشو على يد عناصر موالية لتنظيم الدولة الإسلامية.

١٢ - وفي مقديشو، واصلت حركة الشباب تنفيذ الهجمات والاغتيالات باستخدام أجهزة متفجرة يدوية الصنع محمولة على مركبات، وأجهزة متفجرة يدوية الصنع تحت المركبات، وأجهزة متفجرة يدوية الصنع موجهة عن بعد. وشهد شهرا أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر فترات هدوء وجيزة صاحبتها زيادةٌ في الإجرام العام في العاصمة.

١٣ - وفي ٢ أيلول/سبتمبر، أدى هجوم وقع باستخدام جهاز متفجر يدوي الصنع محمول على مركبة، يزعم أنه استهدف مجمع مفوض المقاطعة في مقاطعة هولواداغ، إلى قتل أربعة أشخاص وجرح ستة أطفال. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، ضربت مركبةٌ مفخخة قافلةً عسكرية إيطالية تابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في الصومال بالقرب من وزارة الدفاع، مما أدى إلى مقتل ثلاثة مدنيين من المتفرجين وجرح ١١ آخرين. وهذه هي المرة الأولى التي تستهدف فيها حركة الشباب بشكل مباشر قافلة عسكرية دولية من خارج بعثة الاتحاد الأفريقي ويمكن أن يشير هذا الهجوم إلى تحول في تكتيكاتها.

١٤ - وشُددت الإجراءات الأمنية في الذكرى السنوية لتفجيرات ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ في مقديشو. ولم يبلغ عن أي حوادث أمنية متصلة بالذكرى السنوية لتلك التفجيرات.

١٥ - وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عن هجوم معقد على فندق صحافي. فقد انفجرت مركبتان تحملان متفجرات أمام المدخل الرئيسي بينما انفجرت مركبة ثالثة بالقرب من فندق مجاور ونقطة تفتيش تابعة لوكالة الاستخبارات والأمن الوطنية. وعقب التفجيرين، حاول خمسة مهاجمين دخول مجمع فندق صحافي، حيث كانت هناك مناسبة جارية يحضرها العديد من المسؤولين السياسيين، وقتل المهاجمون قبل أن يتمكنوا من دخول المجمع. وقتل في الهجوم أكثر من ٥٠ شخصا، من بينهم سبعة مقاتلين من حركة الشباب.

١٦ - وظلت منطقتا شبيلي السفلى والوسطى تسجلان أعلى مستويات النشاط لحركة الشباب في البلد، بما في ذلك الهجمات المسلحة وبالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وبالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع الموجهة عن بعد على قوافل وأفراد الأمن التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي. وأبلغت أيضاً مناطق جوبا الوسطى والجب السفلى وجيدو وهيران وباي عن نشاط لحركة الشباب، وإن كان بدرجة أقل.

١٧ - واستمرت التوترات في الفترة السابقة على الانتخابات الرئاسية لولاية جنوب غرب الصومال. فبعد اعتقال مختار روبو في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، اندلعت المظاهرات في جميع أنحاء بيدواه، حيث أحرق المتظاهرون الإطارات وأقاموا متاريس الطرق. ورغم أن قوات الأمن الصومالية فرقت المتظاهرين، فقد قتل في المواجهات ما مجموعه ١٥ مدنيا، من بينهم عضو في مجلس الولاية. ونُشرت في المدينة أعدادٌ كبيرة من قوات بعثة الاتحاد الأفريقي.

١٨ - وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، استهدف مفجران انتحاريان مطعما وفندقا في بيدواه، مما أدى إلى مقتل أكثر من ٢٠ شخصا وجرح ٥٠. وأعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عن الهجومين. وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، قام ثمانية مسلحين يرتدون ملابس مدنية يدعون أنهم أفراد شرطة، من بينهم أفراد مليشيات في شاحنة، بمهاجمة قافلة للأمم المتحدة في مهمة في دوسمريب. ولم تقع إصابات لأفراد القافلة ولا أضرار لمركبات الأمم المتحدة.

١٩ - وفي حادث ذي شأن، في ٢٥ آب/أغسطس، وجد طاقم طائرة تابعة للأمم المتحدة ثقباً ناجماً عن احتراق رصاصة في المحرك الداخلي بالجانب الأيسر للطائرة عقب هبوطها في بيدواه. وهذه هي المرة الأولى التي يبلغ فيها عن حادث من هذا القبيل، مما يزيد من الشواغل بشأن سلامة الطيران في المجال الجوي الصومالي.

٢٠ - وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، أحبط أفراد الأمن الخاص على متن سفينة شحن ترفع علم هونغ كونغ محاولة هجوم من قراصنة على بعد حوالي ٣٤٠ ميل بحري قبالة سحل منطقة باري. وهذا هو أول هجوم كبير يقع منذ شباط/فبراير ٢٠١٨.

التطورات الاقتصادية

٢١ - استمر اقتصاد الصومال في التعافي من الجفاف الذي وقع في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وأشارت التوقعات إلى أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سيزيد إلى ٣,١ في المائة (٢٠١٨) من ٢,٣ في المائة (٢٠١٧)، يدعمه تعافي الإنتاج الزراعي وتوطيد السلام والأمن والزيادات التدريجية في الاستثمار الخاص والتدفقات الداخلة من المانحين.

٢٢ - على أن النمو الاقتصادي لا يزال أضعف من أن يحسن حياة معظم الصوماليين. فوفقا لتقرير التحديث الاقتصادي الثالث الصادر عن البنك الدولي والمنشور في ١٣ أيلول/سبتمبر، بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي متوسط ٢,٥ في المائة في الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٧ في حين زاد عدد السكان بنسبة ٢,٩ في المائة، مما أسفر عن نمو سالب في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقداره ناقص ٠,٣ في المائة سنويا. ولم يهيئ الاقتصاد فرصا كافية، ولا سيما للنساء والشباب. وحتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كانت نسبة مشاركة الرجال في القوة العاملة تبلغ ٥٨ في المائة مقارنة بنسبة ٣٧ في المائة للنساء. ومن بين كل ثلاثة صوماليين يواجه صومالي واحد تقريبا ظروف الفقر المدقع. وهناك تفاوتات إقليمية كبيرة، مع ارتفاع معدل الفقر إلى أعلى المستويات بين النازحين وسكان المجتمعات الريفية والرحَّل.

٢٣ - وفي أيلول/سبتمبر، انتهى استعراضٌ أجراه صندوق النقد الدولي إلى أنه قد أحرز تقدم كاف صوب استيفاء الصومال للنقاط المرجعية اللازمة لتخفيف أعباء ديونه في إطار مبادرة الصندوق المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. واعترافا بالتقدم الذي أحرزه البلد، حرر إطار البنك الدولي للشراكات القُطرية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٢ تمويلا استثنائيا من المؤسسة الدولية للتنمية من خلال المنح المقدمة قبل تصفية المتأخرات بهدف تعزيز تقديم الخدمات الأساسية، وتحسين قدرات الإدارة المالية، واستعادة الصلابة والفرص الاقتصادية.

٢٤ - وتحسن تنفيذ سياسة المالية العامة على مدى الفترة المشمولة بالتقرير، إذ بلغت نسبة تحصيل الإيرادات الداخلية ٧٢ في المائة من الرقم المستهدف في الميزانية بحلول آب/أغسطس ٢٠١٨. ويعزى ذلك إلى توسيع الوعاء الضريبي بسبل شملت تطبيق ضريبة مبيعات جديدة على السلع والخدمات؛ وتحسين الامتثال نتيجة لتفعيل مكتب كبار ومتوسطي المكلفين المنشأ في حزيران/يونيه ٢٠١٨؛ وتحسين قدرات التحصيل، مما زاد الإيرادات غير الضريبية. ووافق مجلس الوزراء على ميزانية الحكومة الاتحادية لعام ٢٠١٩ (٣٤٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة)، يستمد ٥٦ في المائة منها من الإيرادات الداخلية، بينما ستأتي النسبة الأخرى البالغة ٤٤ في المائة من المانحين. وكانت ميزانية الحكومة الاتحادية للسنة المالية المنتهية ٢٧٤,٦ مليون دولار.

ثالثاً – دعم جهود بناء السلام وبناء الدولة

ألف – إقامة دولة اتحادية قادرة على أداء وظائفها

تعميق النظام الاتحادي

٢٥ – يعوق تجمد الوضع السياسي بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد إحراز تقدم في المسائل الرئيسية المتصلة بتعريف النموذج الاتحادي في الصومال، بما في ذلك توزيع السلطات بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، ونموذج العدالة الاتحادي، ونظام المالية العامة الاتحادي. وقد شارك ممثلي الخاص والشركاء الدوليون الآخرون في مناقشات مع قادة الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد لتشجيعهم على مواصلة العمل الأساسي على المستوى التقني، ولا سيما من خلال اللجنة التقنية المعنية بالتفاوض على إقامة النظام الاتحادي، ريثما تتم تسوية المواجهة السياسية بين القادة. وفي تطور إيجابي، استمر جزء من التعاون التقني في إطار النهج الشامل لعناصر الأمن، وكذلك استعراض الدستور الاتحادي المؤقت والتحضيرات لانتخابات عام ٢٠٢٠. وفي ١٢ و ١٣ كانون الأول/ديسمبر، اجتمع في مقديشو أعضاء اللجنة التقنية المعنية بالتفاوض على إقامة النظام الاتحادي ووزارة الشؤون الدستورية ووزارة المالية وغيرهم لمناقشة الخيارات المتعلقة بنظام المالية العامة الاتحادي.

٢٦ – وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، جرت مناقشة مسألة حدود مقديشو بين عمدة مقديشو/حاكم إدارة بنادر الإقليمية، عبد الرحمن عمر عثمان ”ياريسو“، وممثلي اللجنة المستقلة الوطنية للحدود والنظام الاتحادي. واقترح عمدة مقديشو توسيع الحدود الحالية لمقديشو، وهو ما أدى إلى رد فعلي رسمي من هيرشبيلي مؤداه أن أي توسيع يدخل في مقاطعة بلعد في هيرشبيلي من شأنه أن ”ينتهك دستور هيرشبيلي“.

عملية مراجعة الدستور

٢٧ – تشمل المسائل ذات الأولوية في مراجعة الدستور توزيع السلطات وتقاسم الموارد، ونظام الحكم، ووضع مقديشو، ونموذج العدالة. وفي الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده رئيس الوزراء خيري في ١ تشرين الأول/أكتوبر لبحث خريطة الطريقة المتعلقة بالعمل السياسي الشامل للجميع، لوحظ أن الولايات الأعضاء في الاتحاد واصلت التعاون على المستوى التقني مع الحكومة الاتحادية بشأن المسائل الدستورية الرئيسية. وكان الهدف هو تمهيد الطريق أمام اتخاذ القرار على مستوى القيادة في مجلس الأمن القومي، ولا سيما فيما يتعلق بتوزيع السلطات ونموذج العدالة. ولكن على الرغم من بعض الجهود المحدودة التي بذلها الرئيس فرماجو للتواصل مع قادة الولايات الأعضاء في الاتحاد، لم يُعقد خلال الفترة المشمولة بالتقرير اجتماعٌ لمجلس الأمن القومي لإتاحة اتخاذ القرارات السياسية اللازمة.

٢٨ – وساهمت الاجتماعات المشتركة المنتظمة بين وزارة الشؤون الدستورية، ولجنة الرقابة البرلمانية، واللجنة المعنية بمراجعة الدستور والإشراف عليه في تحسين التعاون والاتصالات، وفي تحسين التآزر بين الجهات الفاعلة الرئيسية المكلفة بمراجعة الدستور. وانتهت الهيئات من المراجعة التقنية للفصول الخمسة الأولى من الدستور المؤقت وعقدت مشاورات في غاروي في الفترة بين ٩ و ١١ تشرين الأول/أكتوبر، شاركت فيها أطراف فاعلة إقليمية من الولايات الأعضاء في الاتحاد.

منع نشوب النزاعات وحلها

٢٩ - قام ممثلي الخاص، في إطار ولاية بذل المساعي الحميدة المكلف بها، بالتباحث مع الرئيس فرماجو ورئيس ''صوماليلاند'' موسى بيهي عبدي لاستكشاف إمكانية تنشيط الحوار بين الصومال و ''صوماليلاند''. كما أجرى مناقشات مع قيادة الحكومة الاتحادية وجميع رؤساء الولايات الأعضاء في الاتحاد وشدد على ضرورة إنهاء جمود الموقف السياسي بين الجانبين، مؤكدا على أن استمرار إحراز التقدم في بناء الدولة وأولويات الأمن في الصومال يقتضي من الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد العمل معا. ونوقشت ثلاث سبل متوازية لحل المأزق، من بينها مواصلة العمل على الصعيد التقني؛ ومتابعة جهود الوساطة في مجلس الشيوخ بالبرلمان؛ وقبول عرض الرئيس فرماجو بإجراء محادثات مباشرة. وبالنظر إلى الآثار المترتبة على تجمد الوضع في العمليات الأمنية المشتركة الرامية إلى مواصلة إضعاف حركة الشباب وتنفيذ الخطة الانتقالية، دعا ممثلي الخاص الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى الانضمام إليه في مناقشاته في عواصم الولايات الأعضاء في الاتحاد.

٣٠ - وفيما يتعلق بخطة المصالحة الوطنية الأوسع نطاقا، عقدت وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة الجولة الأولى من الاجتماعات التشاورية في ٢٥ و ٢٦ أيلول/سبتمبر لوضع إطار المصالحة الوطنية؛ وشارك في هذا الاجتماع أعضاء البرلمان بمجلسيه. وعقدت أيضاً اجتماعات تشاورية في جميع الولايات الأعضاء في الاتحاد في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، شارك فيها حوالي ٧٠٠ شخص من المجتمع المدني والحكومة من جميع أنحاء الصومال. واكتسب موضوع المصالحة الوطنية أيضاً بروزا في المجتمع الدولي مع بدء ''مجموعة أصدقاء المصالحة'' في نيروبي في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر. وهذه المجموعة المؤلفة على مستوى السفراء والتي أعلن عن تشكيلها في أيار/مايو ٢٠١٨ تتكون من ممثلي ١٠ دول أعضاء ومن ممثلي الاتحاد الأوروبي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وتدعم العملية التي يقودها ويمتلكها الصومال.

٣١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت بعثة الأمم المتحدة المشاركة في الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات. فبالإضافة إلى دعم العملية الانتخابية في ولاية جنوب غرب الصومال والدعم الجاري للحفاظ على السلام في غالكعيو، تحاورت البعثة بنشاط مع سلطات بونتلاند و ''صوماليلاند'' في مجال الجهود الوقائية في بناء السلام والحفاظ عليه. وفي منطقة توكاراق في منطقة سول المتنازع عليها، قاد نائب ممثلي الخاص والمبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى الصومال عدة زيارات مشتركة بين الأمم المتحدة والهيئة إلى غاروي وهرجيسا، قاما خلالها بمناقشة الترتيبات المتعلقة بوقف الأعمال العدائية والدعوة إلى إجراء مفاوضات لتأمين حل دائم سلمي.

٣٢ - وتواصلت الجهود الرامية إلى تنفيذ استراتيجية بعثة الأمم المتحدة لدعم الوساطة وبناء القدرات التي بدأت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. فبدعم من الاتحاد الأوروبي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ووحدة دعم الوساطة التابعة لإدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نظمت البعثة حلقة عمل مدتها ثلاثة أيام بشأن الوساطة وتيسير الحوار. واكتسب الموظفون الدوليون والوطنيون في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في الصومال ووكالات الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال مهارات أساسية في الوساطة وتقاسموا أفضل الممارسات بشأن سبل التصدي للنزاعات في الصومال، بما في ذلك المنازعات على الأراضي، وبشأن سبل العمل مع الآليات التقليدية لتسوية النزاعات في الصومال.

دعم الانتخابات العامة

٣٣ - أُحرز تقدم في ترجمة الاتفاق السياسي بشأن النموذج الانتخابي الذي توصل إليه مجلس الأمن القومي في بيدواه في حزيران/يونيه ٢٠١٨ إلى نص تشريعي. ففي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة مشروع قانون الانتخابات إلى مجلس الوزراء لمناقشته، قبل تقديمه إلى البرلمان الاتحادي. ويتوقع أن يوفر القانون الأساس القانوني للانتخابات العامة المتعددة الأحزاب بنهاية عام ٢٠٢٠. ويستند النموذج الانتخابي المقترح إلى مبدأ التمثيل النسبي ونظام القائمة الحزبية المغلقة. وتتوقف القدرة على الحفاظ على الجدول الزمني للانتخابات على الجدول الزمني لإجازة قانون الانتخابات وتنفيذه. وقد أدت التأخيرات في تقديم مشروع قانون الانتخابات إلى البرلمان إلى نفي إمكانية اعتماد القانون، تمشيا مع التزام الحكومة، بنهاية عام ٢٠١٨. وهناك قلق من أن تؤدي هذه التأخيرات إلى التأثير سلبا على العملية الانتخابية والدعم المقدم من الشركاء.

٣٤ - وفي أيلول/سبتمبر، وكخطوة أولى في تحديد مراكز تسجيل الناخبين في المستقبل، أنجزت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات دراسة لتحديد المناطق المحتملة لتجمعات الناخبين. وعقب عملية تحقق ميدانية أجرتها اللجنة، تمكنت الدراسة من تبرير إنشاء مراكز تسجيل الناخبين. وفي تشرين الأول/أكتوبر، نفذ مشروع تجريبي في مقاطعتين (مقاطعة وذجر في مقديشو ومقاطعة جوهر في منطقة شبيلي الوسطى) للتحقق من عملية المسح وتحديد الأماكن المناسبة.

٣٥ - وفي تشرين الأول/أكتوبر، عقدت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات حلقات عمل متتالية بشأن الحوكمة المؤسسية واستعراض خطتها الاستراتيجية من أجل تعزيز قدراتها التقنية والتشغيلية والبقاء على المسار في التحضيرات لانتخابات عام ٢٠٢٠. واستقدمت اللجنة أيضاً المجموعة الأولى من موظفي الانتخابات الميدانيين في إطار جهودها الجارية لإنشاء مكاتب دون وطنية.

باء - المسائل الشاملة

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٣٦ - في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، عقد ممثلي الخاص اجتماعا مع ٣٥ قيادة نسائية تمثل المجتمع المدني وعضوات البرلمان الاتحادي والأوساط الأكاديمية ونساء الأعمال والصحفيات واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات واللاجئات والأشخاص ذوي الإعاقة. وكان الاجتماع بمثابة تقييم للمسائل والشواغل والأولويات الرئيسية للصوماليات وطمأنة باستمرار الدعم المقدم من الأمم المتحدة لحقوق النساء ومشاركة المرأة في العملية السياسية.

٣٧ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي تقديم الدعم التقني للمنظمة الوطنية للمرأة الصومالية ومكتب التنسيق المعني بمنع ومكافحة التطرف العنيف في مكتب رئيس الوزراء. واستهدف الدعم التحضير لإجراء مشاورة بنادر بشأن زيادة مشاركة المرأة في السلام والمصالحة ومنع ومكافحة التطرف العنيف ومنتدى السلام الأول للمرأة الصومالية، المعقود في ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي أعقاب الهجوم الذي وقع في مقديشو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، اضطلعت منظمة المرأة، بعد انتهائها إلى أن تعزيزَ دور المرأة ومشاركتها في السلام والمصالحة ومنع ومكافحة التطرف العنيف أمرٌ بالغ الأهمية لبناء سلام مستمر، بمشاورات على مستوى الدولة تتعلق بتعزيز دور المرأة وتعاونها ومشاركتها في

هذه المجالات الرئيسية. وشارك في المنتدى أكثر من ٢٠٠ ممثلة للمرأة، من بينهن ٥٥ قيادة نسائية من خمس ولايات أعضاء في الاتحاد.

٣٨ - وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، قامت عضوات من تجمعين نسائيين من كل من مجلسي البرلمان الاتحادي بتحديد مواعد المؤتمر السنوي الثاني لعضوات البرلمان (ممثلات المجلس الاتحادي ومجالس الولايات) في الفترة من ٣ إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر في مقديشو. وكانت عملية مراجعة الدستور والانتخابات العامة من بين الأولويات الرئيسية التي جرت مناقشتها خلال المؤتمر.

تمكين الشباب

٣٩ - وقدمت الأمم المتحدة الدعم للجنة المشتركة لشباب غالكعيو في استضافة الاحتفالات باليوم الدولي للسلام في غالكعيو في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر. وشارك أكثر من ٣٠٠ شاب من شمال وجنوب غالكعيو في المناقشات والألعاب الرياضية والأنشطة الأخرى. كما حضر الاحتفالات ممثلو الشباب من جميع الولايات الأعضاء في الاتحاد وكبار السن والنساء والسلطات المحلية والإقليمية من بونتلاند وجلمدج وممثلو الحكومة الاتحادية. وعرضت الاحتفالات بوصفها من أفضل الممارسات في منتدى للشباب والسلام والأمن عقد في ساندو، السويد، في الفترة من ٥ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر. وفي كيسمايو، جمعت لجنة السلام ٧٠٠ من الشباب والنساء وكبار السن للمناقشة والمشاركة في مسيرة لاحقة إلى قصر الرئاسة.

٤٠ - واستضاف المجلس الوطني الصومالي للشباب، بدعم من الأمم المتحدة، ثلاث مشاورات إقليمية مع رابطات شبابية إقليمية شاملة في غاروي وعذاذو وبلدوين. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) الدعم لإنشاء مجالس للشباب في المقاطعات في بيدواه ودولو وكيسمايو لتكون بمثابة آليات لتعزيز مشاركة الشباب في الحكم المحلي.

جيم - تنسيق التنمية

٤١ - على الرغم من تجمد الوضع بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، استمرت أنشطة تنسيق التنمية في إطار مرفق التنمية وإعادة الإعمار في الصومال طوال الفترة المشمولة بالتقرير، بالرغم من عدم حضور بعض الأعضاء.

٤٢ - وأنجزت في تشرين الأول/أكتوبر الصيغة النهائية لإطار التعافي والقدرة على الصمود، مع التركيز على تنفيذ أنشطة بناء القدرة على الصمود. ومن المقرر إطلاق منصة برنامجية للإطار في كانون الثاني/يناير. وجرى التوصل إلى اتفاق بشأن الحاجة إلى الشروع في تدخلات إنسانية وإنمائية يعزز بعضها بعضا. وبالتشاور الوثيق مع الحكومة، وافقت الأمم المتحدة على دعم تصميم برنامج مشترك يركز على إكساب النظم والهياكل القدرة على الصمود، بما يتيح الفرصة لمساهمة المانحين بالتمويل في أنشطة بناء القدرة على الصمود خارج نطاق خطة الاستجابة الإنسانية. ويعكس ذلك واقع الصلة بين التنمية والعمل الإنساني وبناء السلام في الصومال.

٤٣ - وتنعكس أيضاً في إطار التعافي والقدرة على الصمود الأولويةُ المعطاة للحلول الدائمة في خطة التنمية الوطنية، وهو ما يعود الفضل فيه إلى التعاون التقني المتواصل. وفي هذا الصدد، فإن إنشاء فريق

عامل فرعي محدد معني بالهجرة والنزوح والحلول الدائمة قد ساهم من خلال أنشطته في إحداث زيادة في التمويل المتاح للأنشطة البرنامجية لتلبية الحاجة إلى الحلول الدائمة البالغة الأهمية.

٤٤ - وقادت الحكومة الاتحادية عملية استعراض بهدف تكييف الهياكل والاستراتيجيات والأولويات مع السياق الجديد والمتغير في الصومال. وشرعت الحكومة أيضاً في إجراء استعراض لخطة التنمية الوطنية، وهو ما أتاح لأصحاب المصلحة استعراض التقدم المحرز وإعادة مواءمة الاستراتيجيات والأولويات استناداً إلى الاحتياجات المستجدة. وإضافةً إلى ذلك، بدأ العمل على وضع خطة التنمية التالية، التي يجري تصميمها للوفاء بالمعايير التي حددتها ورقة مؤقتة لاستراتيجية الحد من الفقر.

٤٥ - ونتيجة لسلسلة من الاجتماعات المعقودة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدخلت تعديلات على عدد من النقاط المرجعية والأهداف ومبادئ الشراكات في إطار المساءلة المتبادلة الذي جرى الاتفاق عليه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٤٦ - ووافقت الأمم المتحدة وشركاء التنمية على وضع حزمة دعم جديدة متعددة السنوات لتعزيز الجهود التي تقودها الحكومة لتنسيق المعونة. ويسهم هذا المشروع في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل الصومال وخطة التنمية الوطنية من خلال تعزيز القدرات الوطنية من أجل فعالية إدارة وتنسيق المعونة.

رابعاً - النهج الشامل للأمن

ألف - التنسيق الدولي

٤٧ - تتركز عناصر النهج الشامل للأمن على دعم تنفيذ الخطة الانتقالية وهيكل الأمن الوطني وعلى تحقيق الاستقرار على نطاق أوسع والاستراتيجية الوطنية لمنع ومكافحة التطرف العنيف. وتعتزم الحكومة الاتحادية أيضا إجراء استعراض داخلي لتعزيز دور العناصر الأربعة للنهج الشامل في قيادة جهود الإصلاح في قطاعي الأمن والعدالة. إلا أن التوترات السياسية الجارية بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد لا تزال تعوق إحراز المزيد من التقدم في طائفة من مسائل الإصلاح، من بينها الخطوات التالية في تنفيذ هيكل الأمن الوطني والخطة الانتقالية.

باء - عناصر النهج الشامل للأمن

١ - العنصر ١: تيسير عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتعزيز فعاليتها

٤٨ - يواصل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال تقديم الدعم اللوجستي إلى ٦٢٦ ٢١ فردا نظاميا و ٧٠ مدنيا من أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي الصومال المنشورين في ٧٨ موقعا في جنوب الصومال. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، استضاف ممثلو البعثة اجتماعا بشأن تمكين عملياتها وتعزيز فعاليتها، أكدوا فيه من جديد التزام بعثة الاتحاد الأفريقي بالخطة الانتقالية وشددوا أيضاً على ضرورة توفير قدرات كافية من جانب قوات الأمن الصومالية من أجل تمكينها من تولي مسؤوليات البعثة في نهاية المطاف.

٤٩ - وأنجز خلال الفترة المشمولة بالتقرير تقييم لحالة استعداد العناصر العسكرية والشرطية والمدنية ببعثة الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك زيارات ميدانية أجريت في الفترة بين ١٦ آب/أغسطس و ٣ أيلول/سبتمبر إلى أماكن البعثة. وأجرى التقييمَ الاتحادُ الأفريقي، بمشاركة من مقر الأمم المتحدة، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم

المساعدة إلى الصومال، ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام وشركاء رئيسيون آخرون.

٥٠ - وأعد الاتحاد الأفريقي، بالتشاور مع مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، تقريرا تقييميا عن احتياجات بعثة الاتحاد الأفريقي في مجال الطيران العسكري، وأُطلع المكتب على التقرير في ١٨ أيلول/سبتمبر. ومن التوصيات التي تضمنها التقرير أن تقوم بعثة الاتحاد الأفريقي بإعداد مفهوم لعمليات الطيران وأن تعزز من الإجراءات التي تتبعها في إدارة الطيران العسكري. وأوصى التقرير أيضا بتزويد البعثة بطائرات هليكوبتر عسكرية للخدمات وبمنظومات للمراقبة الجوية من دون طيار. ولا تزال بعثة الاتحاد الأفريقي تواجه صعوبات بسبب استخدامها المحدود لطرق الإمداد الرئيسية وعدم قدرتها على إيصال المساعدات عبر الطرق البرية. ولا يزال مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال يوصل الدعم المعيشي الأساسي إلى المواقع الأمامية لبعثة الاتحاد الأفريقي باستخدام ما لديه من طائرات الهليكوبتر وخدمات القوارب، مع ما ينجم عن ذلك من ارتفاع في التكاليف. وقد بدأ كل من بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي أيضا تنفذان تدابير التخفيف من حدة المخاطر المحددة في سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة.

٥١ - ونظم الاتحاد الأفريقي في الفترة من ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر حلقة عمل في نيروبي لاستعراض مفهوم عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي وتنقيحه للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

٥٢ - ووقعت جميع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة، باستثناء سيراليون، على مذكرة التفاهم الثلاثية المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات والاكتفاء الذاتي. ويتفاوض حاليا مقر الأمم المتحدة على مذكرة التفاهم الثلاثية المتعلقة بوحدة الشرطة المشكلة الموفدة في الآونة الأخيرة من سيراليون. وبعد التوقيع على مذكرة التفاهم الثلاثية الأطراف، يجري حاليا في مقر الأمم المتحدة تجهيز مطالبات قدمتها إثيوبيا وأوغندا وكينيا.

٥٣ - ويواصل مكتب الأمم المتحدة دعم الخطة الانتقالية والخطة المشتركة بين بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي لتأمين طريق الإمداد الرئيسية بين مقديشو وبيدواه واستعادة بلدة ليغو. وقدم مكتب الأمم المتحدة الدعم أيضا في نقل بعثة الاتحاد الأفريقي من ملعب مقديشو، وأتاح في معسكر الجزيرة الثاني أماكن لإيواء ٣١٢ جنديا أوغنديا و ١٦٠ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة النيجيريين و ١٦٠ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة الأوغنديين.

٥٤ - وواصل مكتب الأمم المتحدة تقديم الدعم اللوجستي غير الفتاك إلى ٩٠٠ ١٠ من جنود الجيش الوطني الصومالي المنتشرين في ٢٢ موقعا في إطار عمليات مشتركة مع بعثة الاتحاد الأفريقي. ولم تطلب الحكومة الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي إدخال أي تغييرات على هذا الدعم، عملا بالفقرة ٤٥ من قرار مجلس الأمن ٢٤٣١ (٢٠١٨).

٥٥ - ودربت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام ٨٢١ ٢ من جنود بعثة الاتحاد الأفريقي على البحث عن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والتخفيف من مخاطرها والتخلص من الذخائر المنفجرة. وقدمت الدائرة أيضا أفرقة مزودة بالكلاب إلى بعثة الاتحاد الأفريقي لتفتيش المركبات والأمتعة والهياكل الأساسية. وتم الكشف بشكل آمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن ٢٣ جهازا من الأجهزة المتفجرة

اليدوية الصنع على طول طرق الإمداد الرئيسية، وقامت أفرقة بعثة الاتحاد الأفريقي التي دربتها دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بتدمير ١٤ من تلك الأجهزة المتفجرة.

٥٦ - وأُجري في آب/أغسطس ٢٠١٨ استعراض مستقل لمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال. وكرر الاستعراض تأكيد دور مكتب الأمم المتحدة باعتباره أداة تمكين استراتيجية لمتعامليه الأساسيين، بعثة الاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة، ووضع اليد على التحديات التي يجب التصدي لها على نحو مشترك. وتضمن تقرير الاستعراض أيضا توصيات بشأن الكيفية التي يمكن من خلالها لمكتب الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي تكثيف الجهود الجماعية من أجل إحراز تقدم في الصومال.

٢ - العنصر ٢: تعزيز المؤسسات الأمنية الصومالية

٥٧ - واصلت الحكومة الاتحادية تنفيذ التوصيات المنبثقة عن تقييم حالة الجاهزية للعمليات لدى الجيش الوطني الصومالي، بما في ذلك بدء التسجيل البيومتري وإعادة صياغة مدونة قواعد السلوك للجيش الوطني الصومالي. وشرع كل من بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في وضع استراتيجية مشتركة لإصلاح القطاع الأمني للاستفادة من المزايا النسبية لكل منهما في دعم اتفاق هيكل الأمن الوطني والخطة الانتقالية.

٥٨ - وفي ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، عقدت لجنة تنسيق الأمن البحري اجتماعا لممثلين عن الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد و ”صوماليلاند“ والشركاء الدوليين لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الموارد البحرية والأمن البحري الصومالية، والأولويات المقبلة، والعمل المستقبلي من أجل تحسين آليات الإبلاغ والرصد والتقييم. وأعرب ممثلو الولايات الأعضاء في الاتحاد عن قلقه إزاء محدودية الدعم المقدم من الجهات المانحة الدولية لأنشطة بناء القدرات البحرية على مستوى الولايات.

٥٩ - قدّم قسم إصلاح قطاع الأمن، المشترك بين بعثة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الدعم في المشاورات العامة البرلمانية التي أُجريت من أجل إقرار القانون المتعلق بإصلاح المعاشات التقاعدية والمكافآت الممنوحة لأفراد الجيش الوطني الصومالي وأجهزة الأمن الصومالية. وقدم الدعم أيضا إلى هياكل التنسيق ذات القيادة الوطنية من أجل تنفيذ نموذج الشرطة الجديد، بما في ذلك صياغة خطة الشرطة الاتحادية. وانتهت في جلمدج وجوبالاند وولاية جنوب غرب الصومال المرحلة ٢ من تقييم حالة الجاهزية للعمليات، وهي مرحلة أساسية لإدماج القوات الإقليمية (غير التابعة للدولة) في الهيكل الأمني الوطني، وستتواصل العملية في بونتلاند وهيرشبيلي. وسيسهم تقييم حالة الجاهزية للعمليات أيضا في تمكين الحكومة الاتحادية من اتخاذ القرارات فيما يتعلق بإدماج القوات الإقليمية في الجيش الوطني والشرطة الصوماليين.

٦٠ - وفي آب/أغسطس، عزل الرئيس خمسة من قضاة المحكمة العليا بمرسوم. ولما لم يكن المجلس الأعلى للقضاء قد أُنشئ بعد، عيب على الرئيس أن قراره يقوض استقلال السلطة القضائية. وفي تشرين الأول/أكتوبر، حذر مجلس التعاون بين الولايات الحكومة الاتحادية من أن تقوم منفردة بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء. وقال مجلس التعاون بين الولايات أيضا إنه سيسحب اعترافه بجميع الاتفاقات التي سبق إبرامها مع الحكومة الاتحادية. وهذا تطور من شأنه أن يؤثر على إقرار نموذج العدالة والمؤسسات الإصلاحية.

٦١ - وظل التمويل يُوجه، من خلال برنامج الشرطة المشترك، لما يلي: تدريب ٦٠٠ من المجندين الجدد من أفراد الشرطة وتشييد مراكز الشرطة، ودفع مرتبات الشرطة في جوبالاند؛ وتدريب ٤٠٠ من المجندين الجدد من أفراد الشرطة، وتوفير المركبات ودفع المرتبات في إطار نقل المهام الأمنية في الولاية الجنوبية الغربية؛ وتدريب ٧٠٠ من أفراد الشرطة ودفع المرتبات في جلمدج؛ وتدريب ٤٠٠ من المجندين من أفراد الشرطة في هيرشبيلي؛ وإنشاء نظام إلكتروني لكشوف المرتبات في بونتلاند؛ وتشييد مقر إدارة التحقيقات الجنائية؛ وتجديد مركز للشرطة وتوفير المركبات ومعدات الاتصال لدعم نقل المهام الأمنية في المنطقة المحاذية لملعب مقديشو.

٦٢ - وقامت الأفرقة المجتمعية لإزالة الألغام - التي تلقت التدريب من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام - بما عدده ٨٤ نشاطاً على صعيد المجتمعات المحلية، إذ تحققت من الحالة في مساحة قدرها ٧٤٢ ٥٨٨ مترا مربعا، وأزالت بأمان ٤٧٨ قطعة من مخلفات الحرب. ونشرت الدائرة أيضا ضباط اتصال مجتمعي في جميع أنحاء المقاطعات المحررة وقامت بأنشطة توعية بمخاطر المتفجرات استفاد منها ٦٨٣ ٧ من أفراد المجتمعات المحلية. و ٧٢ في المائة من المستفيدين من هذا البرنامج هم أطفال.

٦٣ - وبالإضافة إلى ذلك، وصلت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام إلى مخزون محلي في جنوب غالكعيو بمنطقة مدق، وأخرجت ٢٧١ قطعة من مخلفات الحرب ودمرتها في تشرين الثاني/نوفمبر. وتم على الصعيد الاتحادي وسم وتسجيل نحو ١٨ ٠٠٠ قطعة سلاح.

٣ - العنصر ٣: تحقيق الاستقرار وتعافي المجتمعات المحلية وبسط سلطة الدولة وإعمال المساءلة

٦٤ - في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، أقرت الحكومة الاتحادية الاستراتيجية المستكملة لتحقيق الاستقرار التي قدمتها وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة. وتعبر الاستراتيجية عن التقدم المحرز في عملية الخطة الانتقالية والالتزام الأشمل باتباع نهج حكومي كلي متكامل إزاء تحقيق الاستقرار. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، عُممت في الاجتماع الذي عُقد بشأن تحقيق الاستقرار الوطني خطط تحقيق الاستقرار على صعيد الولايات، وقد وُضعت هذه الخطط لتقديم الدعم في تنفيذ الاستراتيجية.

٦٥ - وواصلت وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة، بالتعاون مع شركائها في مجال تحقيق الاستقرار، تقديم الدعم في تنفيذ خطة الانتقال. فقد قامت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة والمملكة المتحدة، من خلال مبادرتها في مجال الإنعاش المبكر، بإجراء أبحاث على مستوى المجتمعات المحلية على طول الممر بين بيدواه ومقديشو للمساعدة في التخطيط لمبادرات تحقيق الاستقرار في ونلوين وليغو وبورهكبا. وتقدم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أيضا الدعم في توسيع نطاق التغطية الإذاعية المحلية لبث الرسائل الموالية للحكومة في تلك المناطق. وأكملت مبادرات الانتقال التي تُنفذ في إطار برنامج تحقيق الاستقرار الذي تسهر عليه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ٢٠ مشروعًا من مشاريع البنية التحتية في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك: خمسة طرق، وخمسة مرافق رياضية، وأربعة مجمعات إدارية حكومية، ومهبطان للطائرات، ومركز نسائي، وسوق نسائي، ومركز مجتمعي. وواصلت إدارة بنادر الإقليمية قيادة الجهود الرامية إلى إعادة تأهيل ملعب مقديشو بمساعدة من مؤسسة بلدان الشمال الأوروبي للدعم الدولي، بما في ذلك الدعم المقدم من حكومة النرويج والاتحاد الأوروبي.

٤ – العنصر ٤: منع التطرف العنيف ومكافحته

٦٦ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وافق مكتب رئيس الوزراء والأمم المتحدة على مشروع لتفعيل الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين الصوماليتين لمنع ومكافحة التطرف العنيف. وسيساعد هذا المشروع الحكومة في تفعيل آليتها للتنسيق على الصعيدين الاتحادي ودون الاتحادي وتزويدها بالموظفين. وسيقدم المشروع أيضا الدعم التشغيلي لتنسيق الجهود الرامية إلى منع ومكافحة التطرف العنيف، بما في ذلك عقد اجتماعات تنسيقية منتظمة، والقيام بأنشطة التدريب والمساعدة التقنية، وتعزيز الصلات بين المبادرات الصومالية والمبادرات الإقليمية ذات الصلة.

٦٧ – وفي ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس، نشر المكتبان الإقليميان للأمم المتحدة في عمان وأديس أبابا فريقا من الخبراء لتعزيز أوجه التآزر في مجال منع ومكافحة التطرف العنيف، بين أنشطة الأمم المتحدة والأنشطة المبينة في الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين الصوماليتين وبرنامج الأمم المتحدة الإقليمي. وسيعرض البرنامج الإقليمي لأصحاب المصلحة الصوماليين أفضل الممارسات لإعطاء دفعة للابتكار وبدء التنمية البرنامجية الشاملة للقطاعات في هذا المجال.

٦٨ – واستمر خلال الفترة المشمولة بالتقرير الدعم المقدم للبرنامج الوطني لمعاملة المقاتلين المسرحين والتعامل معهم، حيق قامت بعثة الأمم المتحدة بتيسير آليات التنسيق مع التركيز على مواءمة التدخلات ودمج إجراءات التشغيل الموحدة. وبنهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كانت المراكز الثلاثة المعنية بإعادة تأهيل الفارين من صفوف حركة الشباب، المصنّفين ضمن درجة دنيا على سلم الخطورة، تؤوي ٦٩ من أولئك الأفراد وتقدم لهم الدعم في مقديشو، و ١٢٣ في بيدواه، و ١٥١ في كيسمايو.

٦٩ – ويجري تنفيذ المرحلة الثالثة من مشروع إعادة تأهيل السجناء المصنّفين ضمن درجة عليا على سلم الخطورة في بيدواه، بدعم من حكومة السويد. ويركز المشروع على إعادة إدماج السجناء السابقين من حركة الشباب في المجتمع المحلي، ويتضمن إدخال تحسينات كبيرة في البنية التحتية لسجن بيدواه.

جيم – التخطيط للمرحلة الانتقالية

٧٠ – لقد بدأ في نهاية آب/أغسطس تسليم ملعب مقديشو كأول خطوة ضمن المجموعة الأولى من المواقع ذات الأولوية في الخطة الانتقالية، حيث تم نقل مهام المراقبة الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى قوة الشرطة الصومالية. وبعد ذلك بدأت أعمال الترميم لإعادة الموقع إلى طبيعته الأصلية كمنشأة رياضية. وقد تباطأ التخطيط لطريق الإمداد الرئيسي بين بيدواه ومقديشو بسبب المأزق السياسي المستمر بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد. وستكون طرق الإمداد الرئيسية في هيرشبيلي ضمن الأولويات التالية في التخطيط للعملية الانتقالية وتنفيذها.

خامسا – حقوق الإنسان والحماية

ألف – حقوق الإنسان

٧١ – استمرت الانتهاكات الماسة بحرية التعبير، حيث نفذت عمليتان تدخلان ضمن الاعتقالات التعسفية وقُتل اثنان من الصحفيين. وتعرض صحفي (في غالكعيو) ومصور (في ''صوماليلاند'') للضرب

على يد الشـــرطة؛ وتلقى أحد الصـــحفيين تهديدات بالقتل في مقديشـــو؛ وتم إغلاق إحدى وســـائط الإعلام. وعادت صحيفة إلى العمل بعد أن أغلقت في عام ٢٠١٤.

٧٢ - وبينما زاد عدد الإصـــابات بين المدنيين، فاق عدد الاختطافات المنســـوبة إلى حركة الشـــباب ٢٦٠ عملية. واســـتمرت حالات الاحتجاز لفترات طويلة دون مراجعة قضـــائية، ويتعلق معظمها بأفراد يشتبه في انتمائهم إلى حركة الشباب، ولا سيما في بونتلاند.

٧٣ - وقُتل خلال الفترة المشـمولة بالتقرير سـتة مدنيين وجرح سـبعة آخرون في غارات جوية شـنتها طائرات لم تُحدد هويتها في جوبا الوسطى. وأفادت التقارير أن أحد المدنيين قتُل في جوبا السفلى على يد بعثة الاتحاد الأفريقي، وأن أربعة آخرين قتلوا في مقديشـــو. وسُـــجّل في المجموع ١١ حالة من حالات العنف الجنسـي خلال الفترة المشـمولة بالتقرير؛ وهذا العدد لا يمكن اعتباره شـاملاً لكل الحالات بالنظر إلى نقص الإبلاغ والافتقار إلى إمكانية الوصول بسبب القيود الأمنية. وصدر ١٦ حكما بالإعدام، نُفذ منها أربعة بعد إجراءات انتُهكت فيها حقوق المحاكمة العادلة.

٧٤ - ووقع الصومال في ٢ تشرين الأول/أكتوبر على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

باء - الامتثال لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

٧٥ - قامت فرقة العمل المعنية بســـياســـة الأمم المتحدة المتعلقة ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان بتنقيح إجراءاتها التشغيلية الموحدة المتعلقة بتنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة، بما في ذلك إدخال توضيحات على ما يقع على وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها من التزامات وشروط، وكذا على إجراءات تعليق أو سـحب الدعم. وواصـل الفريق العامل التقني المشـترك بين بعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بسـياسـة بذل العناية الواجبة اسـتعراض تدابير منع الانتهاكات والتصـدي لها، كما واصـل اســـتعراض حالة تنفيذ هذه التدابير. ونظمت بعثة الأمم المتحدة دورة تدريبية لموظفي دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام ولموجهي بعثة الاتحاد الأفريقي لتعريفهم بتدابير الوقاية ذات الصـــلة وبكيفية تقديم الدعم في تنفيذ السياسة. وقامت بعثة الأمم المتحدة بتيسير دورات للفريق القطري للعمل الإنساني خلال حلقة عمل بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ولوحظ في هذا الصدد أن هناك حاجة إلى إيجاد مسار ملائم، ضمن آلية منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين التابعة للفريق القطري للعمل الإنساني، لإحالة ادعاءات وقوع أعمال استغلال وانتهاك جنسيين على يد أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي. وقدمت بعثة الأمم المتحدة إحاطة إلى الفريق الاسـتشـاري المعني بالسـياسـات، التابع لمفوضـية الأمم المتحدة لحقوق الإنسـان، بشـأن الاسـتخدام الاسـتراتيجي لسـياسـة بذل العناية الواجبة في الصـومال. وسـتتابع المفوضـية القضـايا التي أثيرت، في إطار نتائج اسـتعراض السـياسـة عام ٢٠١٨. وأصـدرت بعثة الاتحاد الأفريقي والحكومة الاتحادية بيانين صحفيين منفصلين لإبلاغ الرأي العام بأن التحقيق جار في الادعاءات الموجهة ضد جنود في علاقة بمقتل أربعة مدنيين في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر في مقديشو.

جيم - الأطفال في النزاعات المسلحة

٧٦ - قامت فرقة العمل القُطرية للرصـــد والإبلاغ، خلال هذه الفترة، بتوثيق والتحقق من ١ ٠٢٠ انتهاكاً جســـيماً طالت ٩٩٥ طفلا، ٥٨١ فتى و ٢١٤ فتاة. ويمثل ذلك انخفاضـــا في عدد الانتهاكات وعدد الأطفال المتضـــررين، حيث أُبلغ في الفترة الســـابقة عن ١ ٤٢٦ انتهاكاً جســـيماً طالت ١ ٢٣٩

طفلاً. ومن الانتهاكات التي وقعت ٣٢٢ من حالات الاختطاف، و ٣٠٨ من حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم، و ١٦٧ من حالات الإصابة في صفوف الأطفال، و ١١٦ من حالات القتل، و ٨٢ من حالات العنف الجنسي. وتحققت فرقة العمل من ١٦ حالة من حالات الاعتداء على المدارس، وست هجمات تعرضت لها المستشفيات، وثلاث من حالات منع وصول المساعدات الإنسانية. ونُسبت الانتهاكات إلى حركة الشباب في ٦٩ في المائة من الحالات.

٧٧ - وفي ٢٠ آب/أغسطس، وبعد مساعي مطردة بذلتها الأمم المتحدة، وقع رئيس بونتلاند مرسوماً للعفو عن ٣٤ طفلاً كانت قد صدرت بحقهم أحكام بالسجن لفترات متفاوتة لارتباطهم بحركة الشباب في غاروي منذ عام ٢٠١٦. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، نُقل أولئك الأطفال من بونتلاند إلى أحد مراكز التأهيل في مقديشو، وهم هناك حاليا ينتظرون لم شملهم بأسرهم.

دال - منع العنف الجنسي

٧٨ - لا يزال مشروع قانون الجرائم الجنسية، الذي أقره مجلس وزراء الحكومة الفيدرالية في ٣٠ أيار/مايو، يواجه معارضة، وبخاصة من الزعماء الدينيين الصوماليين الذين يرون أنه ينتهك الشريعة. وقد دعا الزعماء الدينيون الصوماليين إلى معارضة قيام البرلمان الفيدرالي بإقرار مشروع القانون. وتستغل حركة الشباب الانتقاد الموجه لمشروع القانون عن طريق نشر النص وحث الصوماليين على الانضمام إلى الجماعة لمجابهة المبادرة. وسيعزز مشروع القانون الإطار القانوني للتصدي للعنف الجنسي وسيتضمن أحكاما تنص على إتاحة الخدمات للناجيات من العنف الجنسي.

سادسا - الحالة الإنسانية

٧٩ - لقد استمر تحسن حالة الأمن الغذائي بفضل هطول الأمطار بكميات تجاوزت المعتاد في المتوسط خلال موسم غو (آذار/مارس - حزيران/يونيه) في عام ٢٠١٨، وبفضل استمرار المساعدات الإنسانية. ومع ذلك، لا يزال ٤,٢ ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية (فيهم ٢,٧ مليون طفل)، ولا يزال مستوى الاحتياجات الإنسانية فوق مستوياتها قبل أزمة الجفاف. ولا يزال تحسن حالة الأمن الغذائي يعتمد إلى حد بعيد على الأمطار الموسمية. وبالإضافة إلى ذلك، يواجه أكثر من ١,٥ مليون شخص حالة من انعدام الأمن الغذائي من مستوى الأزمة أو الطوارئ، ويحتاجون إلى مساعدات عاجلة تنقذهم من الهلاك. وانضاف حوالي ١٩٠ ٠٠٠ فرد إلى صفوف النازحين في الفترة من آب/أغسطس إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وذلك أساسا بسبب النزاع وانعدام الأمن، الأمر الذي رفع من عدد من انضافوا إلى النازحين في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نهاية تشرين الأول/أكتوبر إلى ٨٣١ ٠٠٠ شخص. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ عدد النازحين ما مجموعه ٢,٦٥ مليون شخص.

٨٠ - وينتشر سوء التغذية بمعدلات مرتفعة، ولا سيما في أوساط النازحين. ولم تتحسن الحالة التغذوية للأطفال ممن هم دون سن الخامسة، حيث يوجد نحو مليون طفل عرضة لخطر سوء التغذية، منهم أكثر من ١٧٠ ٠٠٠ طفل يواجهون سوء التغذية الحاد الوخيم. ومن دواعي القلق التي لا تزال قائمة محدودية الحصول على خدمات الصحة العامة والتغذية، التي تُعزى إلى حد كبير إلى الافتقار إلى التمويل المستدام.

٨١ - ولا يزال السكان في المناطق الريفية وفي مواقع النازحين في المناطق الحضرية يعيشون في أشد الظروف ضعفاً. فإن حجم الخسائر في وسائل الكسب والديون المتراكمة على مدى مواسم متعددة من الجفاف الشديد لم يترك للمجتمعات الريفية وسائل تُذكر للتعافي، وجعلها عرضة بدرجة كبيرة للصدمات في المستقبل. ويشكل النازحون ٥٨ في المائة ممن يواجهون حالة من انعدام الأمن الغذائي من مستوى الأزمة أو حالة الطوارئ، ويتفشى سوء التغذية في صفوف الأطفال النازحين بمعدلات مرتفعة جداً. وعلاوة على ذلك، فإن تفاقم عمليات الإخلاء القسري يؤدي إلى تفاقم ضعف هؤلاء السكان. ففي الفترة بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر، تعرض أكثر من ٠٠٠ ٢٣٥ من النازحين إلى الإخلاء على نطاق البلد، وهو ما يفوق عدد الأشخاص الذين طردوا في عام ٢٠١٧. وأوردت التقارير أن أكبر عدد من عمليات الإخلاء سُجل في مقديشو وبيدواه.

٨٢ - وبدأت عملية الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية في أيلول/سبتمبر بإجراء سلسلة من المشاورات مع السلطات والمجتمعات المحلية المتضررة والشركاء في العمل الإنساني في مختلف أنحاء الصومال. ويُقدر أن ٤,٢ ملايين شخص سيحتاجون إلى المساعدة الإنسانية في عام ٢٠١٩. ويُعزى الانخفاض في الاحتياجات مقارنة بعام ٢٠١٧ إلى وقوع تحسن في الحالة الإنسانية العامة واتباع نهج أكثر تركيزا في تحديد الاحتياجات. ومع ذلك، لا تزال الاحتياجات الإنسانية كبيرة جدا، ويوجد ضعف مزمن في صفوف بعض الفئات، ولا سيما منهم المشردون في المناطق الحضرية وأعضاء المجتمعات المحلية الريفية والأطفال.

٨٣ - وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر كانت خطة الاستجابة الإنسانية في الصومال قد تلقت ٨٣٩ مليون دولار من التبرعات. وباحتساب ما يقرب من ٢٣٤ مليون دولار موجهة لأنشطة خارج الخطة، تكون العملية الصومالية قد استفادت من ١,٠٧ بليون دولار من مساهمات الجهات المانحة. وسيلزم دعم مالي مطرد ومبكر في عام ٢٠١٩ لضمان استمرار المعونة المنقذة للحياة وإبقاء العديد من المجتمعات المتضررة على طريق الانتعاش. وبخلاف التوقعات التي كانت تنتظر كمية من الأمطار بين المتوسط وفوق المتوسط في موسم دير (أيلول/سبتمبر - كانون الأول/ديسمبر)، كانت كمية الأمطار أقل من المتوسط في معظم أرجاء الصومال حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، مع نقص حاد في الأمطار في بونتلاند.

٨٤ - ولا تزال بيئة العمل صعبة في البلد. فخلال هذه المدة من عام ٢٠١٨، وقع ما يزيد على ١١٠ من أحداث العنف طالت المنظمات الإنسانية وأدّت إلى وفاة تسعة من العاملين في المجال الإنساني، وإصابة ١٣، واختطاف ١٨، واعتقال ١٧ واحتجازهم بصورة مؤقتة. ووقف من العوائق الإدارية نحو ١٠٠ عائق في وجه جهود البرمجة وبذل المساعي لدى السلطات من أجل إنشاء إطار تنظيمي مركزي للمنظمات غير الحكومية. ولا تزال الصعوبات التي تحول دون الوصول عبر الطرق البرية في تزايد على طول طرق الإمداد الرئيسية. وتستعد المنظمات غير الحكومية الدولية لنقل عملياتها من كينيا إلى الصومال استجابة لتوجيه الحكومة الاتحادية لها بأن تفعل ذلك بحلول نهاية عام ٢٠١٨.

٨٥ - وبعد أن أصبحت مدينة مقديشو أول مدينة في أفريقيا توقع على مبادرة مدن # مع اللاجئين في ٢٠ حزيران/يونيه: حذت حذوها كل من بربرة وبوصاصو وهرجيسا في تشرين الأول/أكتوبر. ومن خلال هذه المبادرة، التي أطلقت في اليوم العالمي للاجئين، دُعيت المدن والسلطات المحلية من جميع أنحاء العالم التي تعمل من أجل تعزيز الإدماج ودعم اللاجئين وبث الوئام في المجتمعات المحلية، دُعيت للتوقيع على بيان تضامني.

٨٦ - وبدأت عملية الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية في أيلول/سبتمبر بإجراء سلسلة من المشاورات مع السلطات والمجتمعات المحلية المتضررة والشركاء في العمل الإنساني في مختلف أنحاء الصومال. ويُعزى الانخفاض في احتياجات عام ٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٨ إلى وقوع تحسن في الحالة الإنسانية العامة واتباع نهج أكثر تركيزا في تحديد الاحتياجات. وقد طُرحت اللمحة العالمية الإنسانية الشاملة لعام ٢٠١٩ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

سابعا - وجود الأمم المتحدة في الصومال

٨٧ - لا تزال كيانات الأمم المتحدة موجودة في المواقع التالية في الصومال: بيدواه وبلدوين وبوصاصو ودوبلي ودولو وغالكعيو وغاروي وهرجيسا وكيسمايو ومقديشو. ولا تزال الجهود جارية لنقل وجود الأمم المتحدة في ولاية هيرشبيلي من بلدوين إلى جوهر، إلا أن الظروف الأمنية وسوء أحوال الطرق لا تزال تحول دون ذلك. وأُحرز تقدم هام في إنشاء مكتب الأمم المتحدة في دوسمريب. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، كان هناك ٦٧٤ موظفاً دولياً و ١ ٢٨٨ موظفاً وطنياً منتشرين في مختلف أنحاء الصومال.

٨٨ - ويؤثر فرض الضرائب والرسوم الأخرى على موظفي الأمم المتحدة والخبراء الاستشاريين والمتعاقدين تأثيرا سلبيا على وجود الأمم المتحدة وقدرتها على الوفاء بولايتها، بما في ذلك قيام مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال بتقديم الدعم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي. فهذه الإجراءات تتعارض مع اتفاق مركز البعثة المبرم بين الحكومة الاتحادية والأمم المتحدة في عام ٢٠١٤.

ثامنا - ملاحظات

٨٩ - في تقريري السابق (S/2018/800)، أشرت إلى أن حل الأزمة البرلمانية في أيار/مايو يمكن أن تتيح الفرصة لإجراء حوار سياسي بناء والتقدم في تنفيذ خريطة الطريق السياسية، ولا سيما فيما يتعلق بوضع الصيغة النهائية للاتفاقات السياسية اللازمة لتحديد النموذج الاتحادي الصومالي. غير أن الجمود السياسي الذي شهدته الأشهر الأخيرة أعاق إحراز ما كان متوقعا من تقدم. واليوم والحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد مشغولة بالعمليات الانتخابية في هذه الولايات، فإن خطر استمرار حالة الجمود مرتفع. وهذا من شأنه أن يعصف ليس فقط بالبرنامج الزمني لانتخابات عام ٢٠٢٠، بل أيضاً بمجمل المكاسب التي تحققت حتى الآن. لذلك أدعو قادة الصومال، على المستويين الاتحادي ودون الاتحادي، إلى وضع المصلحة الوطنية أولا وحل خلافاتهم دون مزيد من التأخير. وما زلت متفائلاً بأن المصالحة بين القادة ممكنة، كما ثبت من سابق نضجهم السياسي وتصميمهم على إحراز تقدم.

٩٠ - ورغم أن التقدم السياسي المحرز على مستوى الجهات الفاعلة الرئيسية كان مخيبا للآمال، فإنه مما يدعو إلى التفاؤل مواصلة إعداد الأطر التشريعية والمؤسسية على المستوى التقني والتعاون بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد. فهذا أمر ينبغي أن يمهد السبيل للاتفاقات السياسية الضرورية عندما يستأنف مجلس الأمن القومي عمله. ومن غير المحتمل في الوقت الراهن أن يتم قبل نهاية هذا العام اعتماد قانون انتخابي يحصل على تأييد جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الولايات الأعضاء في الاتحاد. وفي ظل انعدام هذا القانون سيكون الجدول الزمني للانتخابات في مهب الريح.

٩١ - إن نجاح العمليات الانتخابية الجارية حاليا في الولايات الأعضاء في الاتحاد ستكون بمثابة نقاط مرجعية للانتخابات الوطنية لعام ٢٠٢٠. ولذلك، من المهم أن تُحمى نزاهة ومصداقية تلك العمليات الانتخابية من خلال كفالة الاحترام الواجب للمؤسسات الساهرة عليها، واحترام القواعد التي تضعها هذه المؤسسات، وإجراء العمليات الانتخابية في جو خال من العنف والتلاعب والفساد.

٩٢ - إن التنفيذ الفعال وفي الوقت المناسب للخطة الانتقالية وهيكل الأمن الوطني، بما في ذلك إدماج قوات الأمن الإقليمية والوصول بقوات الأمن الوطني إلى الحجم المناسب، أمر بالغ الأهمية لإحراز تقدم شامل في الصومال. وأنا أثني على الحكومة الاتحادية لتوليها زمام الأمور في العمليات الرئيسية ولأخذها المبادرة في تحديد الأولويات. ولا ينبغي أن يُسمح للمأزق السياسي بين الحكومة الفيدرالية والولايات الأعضاء في الاتحاد والتشتيت الناجم عن التحركات السياسية المرتبطة بالانتخابات بعرقلة التقدم في مجال الأمن. والتنسيق الوثيق مع الشركاء الدوليين الذين يستثمرون في بناء قدرات القطاع الأمني، بما في ذلك مع بعثة الاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، أمر ضروري للنجاح في تنفيذ الخطة الانتقالية وهيكل الأمن الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي التمسك بنهج شامل يكفل دعم العمليات من خلال التعجيل ببناء قدرات مؤسسات الأمن الصومالية لمساعدتها على الاحتفاظ بالمناطق المستعادة والاضطلاع بأنشطة تثبيت الاستقرار لمنع التطرف العنيف ومكافحته، وذلك لضمان نجاح العملية الانتقالية. وإن النهج الشامل إزاء عناصر الأمن والفريق التنفيذي المعني بالنهج الشامل إزاء الأمن، بقيادة خيري، رئيس الوزراء، لهما دور بالغ الأهمية في ضمان الحفاظ على هذا النهج.

٩٣ - ويبقى دور بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أساسيًا طوال الفترة الانتقالية وفي الفترة التي تسبق انتخابات عام ٢٠٢٠ وأثناءها. وأنا أرحب بتقييم حالة جاهزية بعثة الاتحاد الأفريقي للعمليات وبالتزام الاتحاد الأفريقي بإعادة تشكيل القوة لتعزيز الدعم المقدم في تنفيذ الخطة الانتقالية التي تستند إلى مفهوم العمليات المنقح في الآونة الأخيرة. وأشجع الحكومة الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين على التنسيق الكامل وعلى ضمان توفير الموارد الكافية لكل من بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية من أجل تنفيذ الخطة الانتقالية وتحديد الشروط اللازمة لتسليم المسؤولية الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى قوات الأمن الصومالية.

٩٤ - وفي الوقت نفسه، فإن التقدم الذي أحرزته الحكومة الصومالية في بناء سجل حافل بالإصلاحات في إطار البرنامج الذي يرصده موظفو صندوق النقد الدولي أمر مشجع. وأرحب بالاستعراض الذي أجراه صندوق النقد الدولي وخلص فيه إلى أن تقدماً قد أُحرز صوب الأهداف المرجعية المطلوبة لكي يستفيد الصومال من تخفيف عبء الديون في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ومن دعم البنك الدولي والاتحاد الأوروبي. فهذه علامات على تنامي الثقة في الإدارة المالية للحكومة. وأشجع الحكومة الاتحادية على مواصلة السير على هذا الدرب، وتعزيز التعاون الاقتصادي مع الولايات الأعضاء في الاتحاد، والتصدي للفساد، ومواصلة الجهود الرامية إلى تحسين الحالة الأمنية في جميع أنحاء البلد، والعمل على إثبات أن التقدم الاقتصادي المتواصل يمكن أيضا أن يساعد على الدفع قدما بالحوار السياسي.

٩٥ - لقد ظل الصومال يعاني من تحديات إنسانية واجتماعية واقتصادية هائلة. وفي ظل استمرار حالة الضعف تبقى الاحتياجات الإنسانية قائمة، ولا سيما للنازحين والمجتمعات المهمشة. ولذلك فإن تقديم الدعم المالي المطرد والمبكر والطويل الأمد في عام ٢٠١٩ وما بعده أمر بالغ الأهمية. فهذا الدعم سيكفل

استكمال المعونة المنقذة للحياة بدعم مضمون يُقدم للمجتمعات المحلية الصومالية لبناء القدرة على الصمود والانتعاش. وأدعو الجهات المانحة إلى النظر في المساهمة في خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩ وإلى زيادة الاستثمار في جهود بناء القدرة على الصمود.

٩٦ - إن قيام الحكومة الاتحادية بفرض الضرائب ورسوم أخرى على موظفي الأمم المتحدة وخبرائها الاستشاريين والمتعاقدين معها من شأنه أن يزيد من تعقيد عمليات الأمم المتحدة في الصومال، بما في ذلك تقديم الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي. وأحث السلطات الصومالية على معالجة جميع المسائل العالقة المتصلة باتفاق مركز البعثة من خلال الآليات القائمة.

٩٧ - إن انضمام الصومال إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وانتخاب الصومال لعضوية مجلس حقوق الإنسان في تشرين الأول/أكتوبر حدثان بارزان. فحسب قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١، ''يتحلى الأعضاء المنتخبون في المجلس بأعلى المعايير في تعزيز وحماية حقوق الإنسان''. ومن ثم فإن عضوية الصومال في المجلس ينبغي أن تكون دافعاً لتعزيز آليات الحماية الوطنية، بما في ذلك النظر في إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وأكرر التأكيد على الحاجة إلى استكمال الإطار التشريعي للتصدي للجرائم الجنسية، بما في ذلك مشروع قانون الجرائم الجنسية الذي يحظى بتأييد كبير من النساء البرلمانيات والمجتمع المدني. وألاحظ بقلق استمرار الانتهاكات ضد حرية التعبير، الأمر الذي يمكن أن يستفحل في فترة الانتخابات، وأحث جميع الجهات الفاعلة على احترام سيادة القانون في جميع العمليات الانتخابية المقبلة.

٩٨ - ولا يزال يساورني القلق إزاء سقوط الخسائر في صفوف المدنيين، وأحث جميع الأطراف على احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني أثناء سير الأعمال العدائية. ورغم انخفاض ما يُنسب إلى قوات الأمن الصومالية من حوادث الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، فإنه ما زالت تُسجل حالات أطفال تستخدمهم قوات الأمن الصومالية. وأدعو الحكومة الاتحادية الصومالية إلى اعتماد سياسة تقوم على عدم التسامح إطلاقاً مع استخدام الأطفال في مرافقة المركبات وحراسة نقاط التفتيش التي تقيمها قوات الأمن.

٩٩ - إن التفاعلات السياسية المتغيرة في القرن الأفريقي مبشرة بالخير بالنسبة للصومال، حيث ستستفيد البلد من تعاون إقليمي أوثق. وتُعد الإدارة الفعالة للمياه العابرة للحدود أمراً أساسياً لكي يبتعد البلد من الأزمات الإنسانية المتكررة ويحقق القدرة على الصمود والانتعاش، على النحو المبين في إطار الإنعاش والقدرة على الصمود وخطة التنمية الوطنية. كما أن توثيق التعاون في مناطق الحدود القارية للأقاليم ينطوي على إمكانات للنمو الاقتصادي وبناء السلام وتحقيق الاستقرار، حيث يمكن إدماج حركة السلع والأشخاص غير الرسمية عبر الحدود في النظم الاقتصادية الرسمية ورصدها بشكل أفضل لضبط الأنشطة غير المشروعة. وهذا التعاون مهم أيضا لتحسين الأمن والخدمات الاجتماعية للفئات التي ظلت مهمشة منذ وقت بعيد.

١٠٠ - وأشيد بممثلي الخاص نيكولاس هايسوم، وبنائبي ممثلي الخاص، وبالموظفين الذين يعملون بتفانٍ وشجاعة في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ولوكالاتها المتخصصة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى في الصومال لما يقومون به من عمل جاد ومتواصل في ظل ظروف صعبة. وأتقدم بالشكر لكل من الاتحاد الأفريقي

وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصـــومال والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين في التنمية على يقدمونه من دعم مطرد لبناء السلام الدائم وبسط الاستقرار وتحقيق الرخاء في الصومال.



SOMALIA
GULF OF ADEN
INDIAN OCEAN
DJIBOUTI
ETHIOPIA
KENYA
Djibouti
Āsayita
Dikhil
Saylac
Raas Maskan
AWDAL
WOQOOYI GALBEED
Boorama
Baki
Bullaxaar
Berbera
Karin
Raas Khansiir
Xiis
Maydh
Raas Surud
Boosaaso (Bender Cassim)
Laasqoray
Bandar Murcaayo
Caluula
Breeda
Gees Gwardafuy
Butyaalo
Qandala
Bargaal
Raas Binna
Hurdiyo
Raas Xaafuun
Xaafuun
BARI
SANAAG
Ceerigaabo (Erigavo)
Iskushuban
Karkaar Mountains
Dirē Dawa
Nazrēt
Hārer
Togwajaale
Jijiga
Hargeysa
Burco (Burao)
Oodweyne
Kiridh
TOGDHEER
Garadag
Qardho
Dudo
Bandarbeyla
Xudun
Taleex
SOOL
Buuhoodle
Laascaanood
Garoowe
NUGAAL
Gori Rit
Eyl
Raas Gabbac
Degeh Bur
Werdēr
K'ebrī Dahar
Megalo
Īmī
Godē
Shilabo
Hargele
Berdaale
Xamure
Beyra
Seemade
Gaalkacyo (Galcaio)
Garacad
MUDUG
War Galoh
Baxdo
Mereer-Gur
Mirsaale
Hilalaya
Dhuusamarreeb (Dusa Marreb)
GALGUDUUD
Hobyo
Ceel Huur
Ferfer
Beledweyne
Ceel Buur
Xarardheere
BAKOOL
Xuddur (Oddur)
HIRAAN
Derri
Buulobarde
Dolo Bay
Luuq
Tayeeglow
Ceeldheere
Garbahaarrey
GEDO
El Beru Hagia
Baydhabo (Baidoa)
Buurhakaba
BAY
Diinsoor
Baardheere
SHABELLE DHEXE
Mahadday Weym
Cadale
Wanlaweyn
Jawhar (Giohar)
Balcad
Afgooye
Muqdisho (Mogadishu)
BANADIR
Qoryooley
SHABELLE HOOSE
Marka (Merca)
Wajir
JUBA DHEXE
Haaway
Baraawe
Bu'aale
Afmadow
Jilib
Bilis Qooqaani
Jamaame
JUBA HOOSE
Kismaayo (Chisimayu)
Isole Giuba
Buur Gaabo
Raas Kaambooni
Garsen
Lamu
National capital
Regional capital
Town, village
Airport
International boundary
Regional boundary
Undetermined boundary
Main road
Track
Railroad
0 50 100 150 200 km
0 50 100 mi
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Map No. 3690 Rev. 10.2 UNITED NATIONS
May 2014
Department of Field Support
Cartographic Section